

خارج الفقہ

٦ ٢٥-٨-١٤٠١ القول في ترك الإحرام

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فی ترک الإحرام

- القول فی ترک الإحرام
- و المحرمات منه أمور

الأول - صيد البر

- الأول - صيد البر اصطیادا و أكلا- و لو صاده محل - و إشارة و دلالة و إغلاقا و ذبحا و فرخا و بیضة،
- فلو ذبحه كان ميتة، على المشهور و هو أحوط*،
- و الطيور حتى الجراد بحکم الصيد البری،
- و الأحوط** ترک قتل الزنبور و النحل إن لم يقصدا إيذاءه،
- و فی الصيد أحكام كثيرة تركناها لعدم الابتلاء بها.
- * بل هو الأقوى، نعم ذبیحة المحرم طاهر و إن كان حرام أكله.
- ** بل الأقوى ترک قتل كل حیوان موذى ما لم يخاف منه.

• الثاني - النساء وطءاً و تقبيلاً و لمسا و نظراً بشهوة، بل كل لذة و تمتع منها. *

• * بل الرجال ايضاً للنساء وطءاً و تقبيلاً و لمساً و نظراً بشهوة، بل كل لذة و تمتع منه.

• و المراد من ذلك هو الزوج أو الزوجة أو الأمة و إلا فسائر الناس أجنبي أو أجنبية و الإلتذاذ بشهوة معهم حرام مطلقاً و لو لم يكن محرماً.

لو جامع في إحرام عمره التمتع

- مسألة ١ لو جامع في إحرام عمره التمتع * قبلًا أو دبرًا بالأنثى أو الذكر عن علم و عمد فالظاهر عدم بطلان عمرته، و عليه الكفارة، لكن الأحوط إتمام العمل و استئنافه لو وقع ذلك قبل السعي، و لو ضاق الوقت حج أفرادًا و أتى بعده بعمره مفردة، و أحوط من ذلك إعادة الحج من قابل و لو ارتكبه بعد السعي فعليه الكفارة فقط، و هي على الأحوط بدنة من غير فرق بين الغنى و الفقير.
- * لو جامع في إحرام العمره المفردة أو عمره التمتع قبلًا أو دبرًا بالأنثى أو الذكر عن علم و عمد فالأقوى بطلان عمرته لو وقع ذلك قبل السعي و عليه الكفارة و لا يجب عليه إتمام العمل بل يجب استئنافه و لو ضاق الوقت حج أفرادًا و أتى بعده بعمره مفردة و لو وقع ذلك بعد السعي فالظاهر عدم بطلان عمرته، و عليه الكفارة فقط و هي على الأحوط بدنة من غير فرق بين الغنى و الفقير.

لو جامع في إحرام حج التمتع

مسألة ٢ لو ارتكب إحرام الحج عالما عامداً ذلك في **بطل** حجّه إن كان قبل وقوف عرفات بلا إشكال، وإن كان بعده وقبل الوقوف بالمشعر فكذلك على الأقوى، فيجب عليه في الصورتين إتمام العمل والحج من قابل، وعليه الكفارة، وهي بدنة*، ولو كان ذلك بعد الوقوف بالمشعر فإن كان قبل تجاوز النصف من طواف النساء **صح** حجه وعليه الكفارة وإن كان بعد تجاوزه عنه صح ولا كفارة على الأصح.

* ويستحب سوق البدنة ونحرها يوم الأضحى وعليهما أن يفترقا في هذا الحج وفي الحج القابل إذا بلغا ذلك المكان حتى تحقق الذبح يوم الأضحى ومعنى الافتراق ألا يخلوا إلا ومعهما ثالث.

لو قبّل أو نظر أو لامس امرأة بشهوة

- مسألة ٣ لو قبّل امرأة بشهوة فكفارته بدنة، وإن كان بغير شهوة فشاء* و إن كان الأحوط بدنة، و لو نظر الى أهله بشهوة فأمنى فكفارته بدنة على المشهور، و إن لم يكن بشهوة فلا شيء عليه و لو نظر الى غير أهله فأمنى فالأحوط أن يكفر بدنة مع الإمكان، و إلا فببقره، و إلا فبشاء و لو لامسها بشهوة فأمنى فعليه الكفارة، و الأحوط بدنة و كفاية الشاء لا تخلو من قوة، و إن لم يمن فكفارته شاء.

- *على الأحوط و إن كان البدنة أكثر احتياطاً.

لو جامع امرأته المحرمة

- مسألة ٤ لو جامع امرأته المحرمة فإن أكرهها فلا شيء عليها و عليه كفارتان، و إن طاوعته فعليها كفارة و عليه كفارة.

كل ما يوجب الكفارة لو وقع عن جهل أو غفلة أو نسيان

- مسألة ٥ كل ما يوجب الكفارة لو وقع عن جهل بالحكم أو غفلة أو نسيان لا يبطل به حجه و عمرته و لا شيء عليه.

الثالث - إيقاع العقد

- الثالث - إيقاع العقد * لنفسه أو لغيره و لو كان محلا و إن لا يبعد جوازها**،
- و لو عقد لنفسه في حال الإحرام حرمت عليه دائما مع علمه بالحكم، و لو جهله فالعقد باطل لكن لا تحرم عليه دائما. و الأحوط ذلك سيما مع المقاربة.
- * أي عقد النكاح.
- ** بل بعيد جداً.

الخطبة في حال الإحرام

- مسألة ٦ تجوز الخطبة في حال الإحرام، و الأحوط * تركها، و يجوز الرجوع في الطلاق الرجعي.

- * استحباباً.

لو عقد محلاً على امرأة محرمة

- مسألة ٧ لو عقد محلاً على امرأة محرمة* فالأحوط ترك الوقاع و نحوه، و مفارقتها بطلاق**، و لو كان عالماً*** بالحكم طلقها و لا ينكحها أبداً.

• * العقد باطل فالوقاع حرام و لا حاجة إلى الطلاق.

• ** قد مر أن العقد باطل فلا حاجة إلى الطلاق.

• *** لو كانت المرأة المحرمة عالمة بالحكم فالعقد باطل و تحرم عليه أبداً و لو كانت جاهلة فالعقد باطل و لكن لا تحرم عليه أبداً.

لو عقد لمحرم فدخل بها

- مسألة ٨ لو عقد لمحرم فدخل بها **فمع علمهم بالحكم** فعلى كل واحد منهم كفارة، وهي بدنة،
- و لو لم يدخل بها فلا كفارة على واحد منهم
- و لا فرق فيما ذكر بين كون العاقد و المرأة محلين أو محرمين،
- و لو علم بعضهم الحكم دون بعض يكفر العالم عن نفسه دون الجاهل.

عدم الفرق بين العقد الدائم و المنقطع

- مسألة ٩ الظاهر عدم الفرق فيما ذكر من الأحكام بين العقد الدائم و المنقطع*.

- * على الأحوط.

الرابع - الاستمناء

- الرابع - الاستمناء بيده أو غيرها بأيّة وسيلة*،
- فإن أمني فعليه بدنة
- و الأحوط** بطلان ما يوجب الجماع بطلانه على نحو ما مرّ.
- *على الأقوى لو انتهى إلى الإمناء و على الأحوط وجوباً لو لم ينته.
- ** استحباباً.

الخامس - الطيب

- الخامس - الطيب بأنواعه حتى الكافور صبغا و إطلاء و بخورا على بدنه أو لباسه* و لا يجوز لبس ما فيه رائحته، و لا أكل ما فيه الطيب كالزعفران و الأقوى عدم حرمة الزنجبيل و الدارصيني، و الأحوط الاجتناب.

- * إِنَّمَا يَحْرَمُ مِنَ الطَّيِّبِ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ - الْمَسْكُ وَ الْعَنْبَرُ وَ الْوَرَسُ وَ الزَّعْفَرَانُ - غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُحْرَمِ الْإِجْتِنَابَ عَنِ الْأَدْهَانِ الطَّيِّبَةِ بِأَنْوَاعِهِ عَلَى الْأَحْوِطِ.

يجب الاجتناب عن الرياحين

- مسألة ١٠ يجب الاجتناب عن الرياحين أى كل نبات فيه رائحة طيبة* إلا بعض أقسامها البرية كالخزامى، و هو نبت زهره من أطيب الأزهار على ما قيل، و القيصوم و **الشيخ** الشيخ و الإذخر، و يستثنى من الطيب خلوق الكعبة، و هو مجهول عندنا، فالأحوط** الاجتناب من الطيب المستعمل فيها.

- * و إن كان الأقوى عدم وجوبه
- ** استحباباً

لا يجب الاجتناب عن الفواكه الطيبة الريح

- مسألة ١١ لا يجب الاجتناب عن الفواكه الطيبة الريح كالتفاح و الأترج أكلا و استشماما و إن كان الأحوط ترك استشمامه.

ما يستشم من العطر في سوق العطارين

- مسألة ١٢ يستثنى ما يستشم من العطر في سوق العطارين بين الصفا و المروءة، فيجوز ذلك*.
- * لا يبعد اسراء هذا الاستثناء بالنسبة الى ما يستشم من العطر في المطاف.

لو اضطر إلى لبس ما فيه الطيب

- مسألة ١٣ لو اضطر إلى لبس ما فيه الطيب أو أكله أو شربه يجب إمساك أنفه*، و لا يجوز إمساك أنفه من الرائحة الخبيثة، نعم يجوز الفرار منها و التنحي عنها.
- * لانه ليس مضطرا الى شم الطيب.

بيع الطيب و شرائه

- مسألة ١٤ لا بأس ببيع الطيب و شرائه و النظر اليه. لكن يجب الاحتراز عن استشمامه.

كفارة استعمال الطيب

- مسألة ١٥ كفارة استعمال الطيب شاء على الأحوط*، و لو تكرر منه الاستعمال فان تخلل بين الاستعمالين الكفارة تكرر، و إلا فإن تكرر في أوقات مختلفة فالأحوط الكفارة، و إن تكرر في وقت واحد لا يبعد كفاية الكفارة الواحدة.

- * الْمُحْرَمَ إِذَا اسْتَعْمَلَ الطَّيْبَ أَكْلًا أَوْ شَمًّا أَوْ ادَّهَانًا مُتَعَمِّدًا لَزِمَهُ شَأُهُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا لَزِمَهُ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

السادس - لبس المخيط للرجال

- السادس - لبس المخيط للرجال كالقميص و السراويل و القباء و أشباهها بل لا يجوز لبس ما يشبه بالمخيط كالقميص المنسوج و المصنوع من اللبد، و الأحوط الاجتناب من المخيط و لو كان قليلا كالقلمسوة و التكة*، نعم يستثنى من المخيط شد الهميان المخيط الذى فيه النقود***.

• * و إن كان الأقوى جوازه.

• ** و يجوز لبس الإزار أو الرداء اللذين يكونان مخيطين فى الوسط أو فى الأطراف أو مرفوفين أو مرقوعين.

السادس - لبس المخيط للرجال

- مسألة ١٦ لو احتاج إلى شد فتقه بالمخيط جاز، لكن الأحوط الكفارة*، و لو اضطر إلى لبس المخيط كالقباء و نحوه جاز و عليه الكفارة.

- * شد الفتق أو مثله بالمخيط جاز مطلقا و لا كفارة له.

يجوز للنساء لبس المخيط

- مسألة ١٧ يجوز للنساء لبس المخيط بأىّ نحو كان، نعم لا يجوز لهن لبس القفازين.

كفارة لبس المخيط

- مسألة ١٨ كفارة لبس المخيط شاء، فلو لبس المتعدد ففي كل واحد شاء، و لو جعل بعض الألبسة في بعض و لبس الجميع دفعة واحدة فالأحوط الكفارة لكل واحد منها، و لو اضطر إلى لبس المتعدد جاز و لم تسقط الكفارة.
- مسألة ١٩ لو لبس المخيط كالقميص مثلا و كفر ثم تجرد عنه و لبسه ثانيا أو لبس قميصا آخر فعليه الكفارة ثانيا، و لو لبس المتعدد من نوع واحد كالقميص أو القباء فالأحوط تعدد الكفارة و إن كان ذلك في مجلس واحد.

السابع - الاکتحال بالسواد

- السابع - الاکتحال بالسواد إن كان فيه الزینة و إن لم یقصدھا*، و لا یترک الاحتیاط بالاجتناب عن مطلق الکحل الذی فيه الزینة، و لو كان فيه الطیب فالأقوی حرمته.
- * الظاهر أن الزینة محرمة علی المحرم و المحرمة بأی شکل كان.

السابع - الاكتحال بالسواد

- مسألة ٢٠ لا تختص حرمة الاكتحال بالنساء، فيحرم على الرجال أيضا.
- مسألة ٢١ ليس في الاكتحال كفارة، لكن لو كان فيه الطيب فالأحوط التكفير.
- مسألة ٢٢ لو اضطر إلى الاكتحال جاز.

الثامن - النظر في المرأة

- الثامن - النظر في المرأة من غير فرق بين الرجل و المرأة*، و ليس فيه الكفارة، لكن يستحب بعد النظر إن يلبس، و الأحوط الاجتناب عن النظر في المرأة و لو لم يكن للتزيين.
- * قد مر أن الظاهر حرمة الزينة على المحرم و المحرمة بأى شكل كان و منها النظر في المرأة للزينة و إلا فصرف النظر في المرأة ليس به بأس على الأقوى.

الثامن - النظر في المرأة

• مسألة ٢٣ لا بأس بالنظر إلى الأجسام الصقيلة و الماء الصافي مما يرى فيه الأشياء*، و لا بأس بالمنظره** إن لم تكن زينة و إلا فلا تجوز.

• * قد مر أن الظاهر حرمة الزينة على المحرم و المحرمة بأي شكل كان و منها النظر في الأجسام الصقيلة و الماء الصافي مما يرى فيه الأشياء للزينة و إلا فصرف النظر فيها ليس به بأس على الأقوى.

• ** أي النظارة

التاسع - لبس ما يستر جميع ظهر القدم

- التاسع - لبس ما يستر جميع ظهر القدم كالخف و الجورب و غيرهما* و يختص ذلك بالرجال و لا يحرم على النساء، و ليس فى لبس ما ذكر كفارة. و لو احتاج إلى لبسه فالأحوط*** شق ظهره.
- * الظاهر أن الحرام للرجال لبس الخف و الجورب و ما شابههما و لا حرمة فى ستر ظهر القدم بغيرها.
- *** مستحباً.

- العاشر - الفسوق،
- و لا يختص بالكذب، بل يشمل السباب و المفاخرة.
- أيضا، و ليس في الفسوق كفارة، بل يجب التوبة عنه، و يستحب الكفارة بشيء، و الأحسن ذبح بقرة.

الحادى عشر - الجدال

- الحادى عشر - الجدال،
- و هو قول: «لا و الله» و «بلى و الله» و كل ما هو مرادف لذلك فى أى لغة كان إذا كان فى مقام إثبات أمر أو نفيه، و لو كان القسم بلفظ الجلالة أو مرادفه فهو جدال،
- و الأحوط إلحاق سائر أسماء الله تعالى كالرحمن و الرحيم و خالق السماوات و نحوها بالجلالة،
- و أما القسم بغيره تعالى من المقدسات فلا يلحق بالجدال.

كفارة الجدل

- مسألة ٢٤ لو كان في الجدل صادقا فليس عليه كفارة إذا كرر مرتين،
و في الثالث * كفارة و هي شاء،
- و لو كان كاذبا فالأحوط** * التكفير في المرة بشاء، و في المرتين
ببقرة، و في ثلاث مرات ببدنة، بل لا يخلو من قوة.
- * إذا كان في مورد واحد متتابعاً
- ** و الأقوى هو وجوب الكفارة في الجدل كاذباً لو كرر أكثر من
مرتين في مورد واحد متتابعاً و كفارته بقرة و إن كان الجزور أحوط
نعم لو جادل كاذباً مرة أو مرتين فالإحتياط الواجب يقتضى الكفارة
بشاء.

لو جادل فكفر

- مسألة ٢٥ لو جادل بكذب فكفر ثم جادل ثانيا فلا يبعد وجوب شاء لا بقرة، و لو جادل مرتين فكفر بقرة ثم جادل مرة أخرى فالظاهر أن كفارته شاء، و لو جادل في الفرض مرتين فالظاهر أنها بقرة لا بدنة*.
- * قد مر في المسألة السابقة أن الجدال إذا كان في مورد واحد متتابعاً يوجب الكفارة و حينئذ لا معنا لما فرضه الماتن كسائر الفقهاء رضوان الله عليهم فتأمل.

لو جادل فكفر

- مسألة ٢٦ لو جادل صادقاً زائداً على ثلاث مرات فعليه شاء،
- نعم لو كفر بعد الثلاث ثم جادل ثلاثاً فما فوقها يجب عليه كفارة أخرى
- و لو جادل كاذباً عشر مرات أو أزيد فالكفارة بدنة، نعم لو كفر بعد الثلاثة أو أزيد ثم جادل تكرر على الترتيب المتقدم*.
- * قد مر في المسألة السابقة أن الجدل إذا كان في مورد واحد متتابعاً يوجب الكفارة و حينئذ لا معنا لما فرضه الماتن كسائر الفقهاء رضوان الله عليهم فتأمل.

الجدال في مقام الضرورة

- مسألة ٢٧ يجوز في مقام الضرورة لإثبات حق أو إبطال باطل القسم بالجلالة و غيرها*.
- * سواء كان مورد القسم الأمور الاعتقادية كما إذا قسم في التقية أو الحقوق المالية أو القسامة في القصاص أو الدية

الثاني عشر - قتل هوام الجسد

- الثاني عشر - قتل هوام الجسد من القملة و البرغوث و نحوهما، و كذا هوام جسد سائر الحيوانات*، و لا يجوز إلقاؤها من الجسد و لا نقلها من مكانها إلى محل تسقط منه**، بل الأحوط*** عدم نقلها إلى محل يكون معرض السقوط، بل الأحوط الأولى أن لا ينقلها إلى مكان يكون الأول أحفظ منه، و لا يبعد عدم الكفارة في قتلها، لكن الأحوط الصدقة بكف من الطعام.
- * قد مر (في تحريم الصيد) أن الأقوى ترك قتل كل حيوان موذى ما لم يخاف منه فلا يجوز قتل هوام الجسد و هوام جسد سائر الحيوانات ما لم يكن موجبا للأذى
- ** هذا موافق للإحتياط و إن كان الجواز لا يخلو عن قوة.
- *** مستحبا

الثالث عشر - لبس الخاتم للزينة

- الثالث عشر - لبس الخاتم للزينة*، فلو كان للاستحباب أو الخاصية فيه لا للزينة لا إشكال فيه**، و الأحوط ترك استعمال الحناء للزينة، بل لو كان فيه الزينة فالأحوط تركه و إن لم يقصدها، بل الحرمة في الصورتين لا تخلو من وجه و لو استعمله قبل الإحرام للزينة أو لغيرها لا إشكال فيه و لو بقي أثره حال الإحرام***، و ليس في لبس الخاتم و استعمال الحناء كفارة و إن فعل حراما.
- * قد مر في مسألة الاكتمال أن الظاهر أن الزينة محرمة على المحرم و المحرمة بأي شكل كان فلبس الخاتم الذي يعد زينة محرمة و إن لم يكن بقصدها.
- ** لو لم يعد زينة و إلا فحرام.
- *** لو بقي أثره حال الإحرام و عد زينة ففيه إشكال.

الرابع عشر - لبس المرأة الحلى للزينة

- الرابع عشر - لبس المرأة الحلى للزينة، فلو كان زينةً فالأحوط تركه و إن لم يقصدها، بل الحرمة لا تخلو عن قوة*، و لا بأس بما كانت معتادةً به قبل الإحرام**، و لا يجب إخراجه، لكن يحرم عليها إظهاره للرجال حتى زوجها، و ليس في لبس الحلى كفارة و إن فعلت حراماً.
- * قد مر في مسألة الاكتحال أن الظاهر أن الزينة محرمة على المحرم و المحرمة بأي شكل كان فلبس المحرم أو المحرمة الذي يعد زينةً محررم و إن لم يكن بقصدها.
- ** بل الظاهر أنه لا بأس بما كانت خفيةً و إن لم تكن معتادةً به قبل الإحرام لعدم كونها زينةً و ما كانت ظاهرةً مشهورةً فهي محرمةً و إن كانت معتادةً به قبل الإحرام لكونها زينةً.

الخامس عشر - التدهين و إن لم يكن فيه طيب

- الخامس عشر - التدهين * و إن لم يكن فيه طيب،
- بل لا يجوز التدهين بالمطيب قبل الإحرام لو بقى طيبه إلى حين الإحرام، و لا بأس بالتدهين مع الاضطرار**، و لا بأكل الدهن إن لم يكن فيه طيب، و لو كان فى الدهن طيب فكفارته شاء حتى للمضطر به، و إلا فلا شىء عليه.
- * أى استعمال الدهن للمحرم.
- ** لو زال الإضطرار بالدهن غير المطيب فلا يجوز التدهين بالمطيب و إلا فيجوز.

السادس عشر - إزالة الشعر

- السادس عشر - إزالة الشعر كثيرة وقليله حتى شعرة واحدة عن الرأس و اللحية و سائر البدن بحلق أو نتف أو غيرهما بأيّ نحو كان و لو باستعمال النورة، سواء كانت الإزالة عن نفسه أو غيره و لو كان محلاً.

إزالة الشعر للضرورة أو حال الوضوء أو الغسل

- مسألة ٢٨ لا بأس بإزالة الشعر للضرورة كدفع القملة و إيدائه العين مثلا، و لا بأس بسقوط الشعر حال الوضوء أو الغسل بلا قصد الإزالة.

كفارة إزالة الشعر

- مسألة ٢٩ كفارة حلق الرأس إن كان لغير ضرورة شاء على الأحوط بل لا يبعد ذلك،
- و لو كان للضرورة اثني عشر مدا من الطعام لستة مساكين لكل منهم مدان*، أو دم شاء أو صيام ثلاثة أيام و الأحوط في إزالة شعر الرأس بغير حلق كفارة الحلق.

• * أو الصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ يُشْبِعُهُمْ مِنَ الطَّعَامِ

كفارة نتف الإبطين

- مسألة ٣٠ كفارة نتف الإبطين شاء*، و الأحوط ذلك في نتف إحداهما**، و إذا مس شعره فسقط شعرة أو أكثر فالأحوط*** كف طعام يتصدق به.

- * على الأحوط
- ** بل في نتف إحداهما مخير بين الشاء و اطعام ثلاثة مساكين على الأقوى.
- *** مستحباً.

السابع عشر- تغطية الرجل رأسه بكل ما يغطيه

- السابع عشر- تغطية الرجل رأسه* بكل ما يغطيه حتى الحشيش و الحناء و الطين و نحوها على الأحوط فيها**، بل الأحوط أن لا يضع على رأسه شيء يغطي به رأسه، و فى حكم الرأس بعضه، و الأذن من الرأس ظاهرا فلا يجوز تغطيته، و يستثنى من الحكم عصام القربة و عصابة الرأس للصداع.

- *بما هو المتعارف منه و هو السّتر بالمعتاد كالقنسوة أو الخمار.
- ** هذا الإحتياط مستحب و كذا ما بعده

ارتماس المحرم فى الماء

- مسألة ٣١ لا يجوز ارتماسه فى الماء و لا غيره من المائعات*، بل لا يجوز** ارتماس بعض رأسه حتى أذنه فيما يغطيه، و لا يجوز تغطية رأسه عند النوم***، فلو فعل غفلةً أو نسياناً أزاله فوراً، و يستحب التلبية حينئذ بل هى الأحوط، نعم لا بأس بوضع الرأس عند النوم على المخدة و نحوها، و لا بأس بتغطية وجهه مطلقاً.
- * حرمة الإرتماس فى غير الماء مبنى على الإحتياط.
- ** بل يجوز على الأقوى.
- *** بما هو المتعارف منه و هو السّتر بالمعتاد كالقلنسوة أو الخمار.

كفارة تغطية الرأس

• مسألة ٣٢ كفارة تغطية الرأس بأى نحو شاء*، والأحوط** ذلك فى تغطية بعضه، والأحوط تكررها فى تكرر التغطية و إن لا يبعد عدم وجوبه حتى إذا تخللت الكفارة، و إن كان الاحتياط مطلوباً فيه جداً.

- * كفارة تغطية الرأس بما هو المتعارف منه و هو السّتر بالمعتاد كالقلنسوة أو الخمار إطفام مسكين فى يده و الأحوط شاء.
- ** مستحباً إلا إذا صدق تغطية الرأس على تغطية بعض الرأس بما هو المتعارف منه.

تغطية الرجل رأسه غفلةً أو سهواً أو نسياناً أو اضطراراً

- مسألة ٣٣ تجب الكفارة إذا خالف عن علم و عمد، فلا تجب على الجاهل بالحكم و لا على الغافل و الساهي و الناسي*.

- * بل فلا في موارد جوازه كالإضطرار.

الثامن عشر- تغطية المرأة وجهها بنقاب و برقع و نحوهما

- الثامن عشر- تغطية المرأة وجهها بنقاب و برقع و نحوهما * حتى المروحة** و الأحوط*** عدم التغطية بما لا يتعارف كالحشيش و الطين، و بعض الوجه في حكم تمامه****، نعم يجوز وضع يديها على وجهها، و لا مانع من وضعه على المخدة و نحوها للنوم.
- * مما هو متعارف للحجاب في النساء.
- ** هذا مبني على الإحتياط أو كونها متعارفة للحجاب في النساء.
- *** مستحباً
- **** لو صدق عليها الحجاب المتعارف للنساء.

وجوب الستر مقدمة

- مسألة ٣٤ يجب ستر الرأس عليها للصلاة و واجب ستر مقدار من أطراف الوجه مقدمة، لكن إذا فرغت من الصلاة يجب رفعه عن وجهها فوراً*.
- * قد مر أن تغطية بعض الوجه في حكم تمامه لو صدق عليها الحجاب المتعارف للنساء و لا يصدق الحجاب المتعارف على ستر مقدار من أطراف الوجه فلا يجب رفعه بعد الصلاة و إن كان موافقاً للإحتياط.

الثامن عشر- تغطية المرأة وجهها بنقاب و برقع و نحوهما

- مسألة ٣٥ يجوز* إسدال الثوب و إرساله من رأسها إلى وجهها إلى أنفها، بل إلى نحرها للستر عن الأجنبي*، و الأولى الأحوط أن تسدله بوجهه لا يلصق بوجهها و لو بأخذه بيدها***.
- * و لا يجب و إن كان هناك أجنبي، لأن الوجه من مستثنيات الحجاب الواجب فتأمل.
- ** الأحوط ترك الإسدال فيما إذا لم يكن هناك أجنبي.
- *** لإحتمال صدق البرقع أو النقاب عليه فتأمل.

كفارة تغطية الوجه

- مسألة ٣٦ لا كفارة على تغطية الوجه و لا على عدم الفصل بين الثوب و الوجه و إن كانت أحوط في الصورتين.

كفارة تغطية الوجه

- (١) وجه عدم ثبوت الكفارة عدم الدليل على ثبوتها بنحو الخصوص و أما الدليل العام فهي رواية على بن جعفر عليه السلام التي تقدم البحث فيها مرارا و قلنا انه ضعيفة سندا بعبد الله بن الحسن الذي هو حفيد على بن جعفر عليه السلام و دلالة لعدم ثبوت نسخة «جرحت» بل المحكى فى الوسائل «خرجت» مضافا الى عدم ملائمة كلمة الجرح لمثل هذه المقامات.

رواية علي بن جعفر

• هذا و الظاهر ان الرواية مضافا الى ضعف سندها لما عرفت مرارا من عدم توثيق عبد الله بن الحسن لا مجال للاستدلال بها لأنه على تقدير كون النسخة «خرجت» و كون المراد بالخروج من الحج هو إكمال الحج و الفراغ عنه يكون مفاد الرواية **ان كل شيء صار ارتكابه موجبا لثبوت الدم و لزوم إهراقه يجوز لك ان تهريقه أي مكان شئت و لا خصوصية لمكة و منى*** لأنه على هذا التقدير يكون قوله: فعليه فيه دم تنمة للموضوع و له دخل في ثبوته و لا مجال لتوهم التمامية بمجرد قوله لكل شيء خرجت من حجك.

• * هذا التفسير بعيد في الغاية و مخالف لظاهر الرواية (مهدى الهادى الطهرانى)

• نعم علي تقدير كون النسخة «جرحت» التي يكون معناها عروض الجرح و النقص في الحج و لو بارتكاب بعض ما لا يجوز ارتكابه فيه أو كون المراد بالخروج هو الخروج عن الطريق التي يجب عليه طيها و المشى عليها حيث انه يطلق على العاصي انه الخارج من أطاعه أو أمر الله و نواهيه

رواية علي بن جعفر

- يمكن ان يقال بكون الرواية مسوقة لإفادة ثبوت الدم بسبب الجرح أو الخروج بالمعنى المذكور لتمامية الموضوع بمجرد قوله جرحت من حجك أو خرجت منه بهذا المعنى و لا ينافيه الدلالة على ثبوت حكم ثان و هو جواز اراقه الدم حيث شاء و اى مكان أراد.

رواية على بن جعفر

• كما انه على هذا التقدير أيضا يمكن ان يكون تنمة للموضوع و ناظرا الى موارد ثبوت الدم فتكون الرواية مسوقة لإفادة حكم واحد* و لا دلالة لها على ان الدم في أى مورد ثابت بل لا بد من نهوض الدليل عليه.

• * هذا التفسير بعيد في الغاية و مخالف لظاهر الرواية (مهدى الهادوى الطهرانى)

روایۃ علی بن جعفر

- و کیف کان فالروایۃ مخدوشۃ سنداً* و دلالة و لا تصلح لإفادۃ ثبوت الیدم بنحو الضابطۃ فی جمیع موارد التخلف و ارتکاب شیء من محرّمات الإحرام حتی یكون المقام من مصادیقہ لفرض عدم اختصاص الحرمة بأکل الطیب كما عرفت.
- * الروایۃ صحیحۃ سنداً لأن عبد الله بن الحسن الذی هو حفید علی بن جعفر علیہ السلام تثبت وثاقته بإکثار عبد الله بن جعفر الحمیری عنه. الروایۃ واضحة دلالة و تصلح لإفادۃ ثبوت الدم بنحو الضابطۃ فی جمیع موارد التخلف و ارتکاب شیء من محرّمات الإحرام لکن حیث نعلم بعدم ثبوته فی عدد من محرّمات الإحرام یعلم أن هذا الحكم استحبابی لا وجوبی فتأمل. (مهدی الہادوی الطهرانی)

كفارة تغطية الوجه

- و إماماً الاحتياط المستحبي فمنشؤه* ما ذكره الشيخ قدس سره عقيب الفتوى بلزوم الفصل في مسألة الإسدال بين الثوب و الوجه من وجوب الدم مع تعمد المباشرة
- * قد ظهر من الهامش السابق أن منشأه هو صحيحة على بن جعفر. (مهدي الهادوي الطهراني)

كفارة تغطية الوجه

- و استظهر منه صاحب الجواهر ثبوت الكفارة المذكورة حتى إذا زال أو ازاله بسرعة فإذا كانت الكفارة في هذه الصورة ثابتة ففي التنقب و مثله بطريق أولى لكنك عرفت ان الإسدال جائز و لو كان مصيبا للوجه و ملصقا به و في التغطية المحرمة لم ينهض دليل على ثبوت الكفارة بوجه.

كفارة تغطية الوجه

• ١٧٤٧٦ - ٥ - «٤» عبدُ اللَّهِ بنُ جَعْفَرٍ في قُرْبِ الْإِسْنَادِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الْحَسَنِ عَنِ جَدِّهِ عَلِيِّ بنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَخِيهِ مُوسَى بنِ جَعْفَرٍ عَقَالَ: لِكُلِّ شَيْءٍ خَرَجْتَ «٥» مِنْ حَجِّكَ فَعَلِيهِ «٦» فِيهِ دَمٌ تَهْرِيْقُهُ حَيْثُ شِئْتَ.

• (٤) - قُرْبِ الْإِسْنَادِ - ١٠٤.

• (٥) - فِي الْمَصْدَرِ - جَرَحْتَ.

• (٦) - فِي الْمَصْدَرِ - فَعَلِيكَ.

روایۃ علی بن جعفر

• * الروایۃ صحیحۃ سنداً لأن عبد الله بن الحسن الذی هو حفید علی بن جعفر علیہ السلام تثبت وثاقته بإکثار عبد الله بن جعفر الحمیری عنه. الروایۃ واضحة دلالة و تصلح لإفادۃ ثبوت الدم بنحو الضابطۃ فی جمیع موارد التخلف و ارتکاب شیء من محرّمات الإحرام لکن حیث نعلم بعدم ثبوته فی عدد من محرّمات الإحرام یعلم أن هذا الحكم استحبابی لا وجوبی فتأمل. (مهدی الہادوی الطهرانی)

التاسع عشر- التظليل فوق الرأس للرجال دون النساء

- التاسع عشر- التظليل فوق الرأس للرجال دون النساء، فيجوز لهن بأية كيفية، و كذا جاز للأطفال، و لا فرق في التظليل بين كونه في المحمل المغطى فوقه بما يوجهه أو في السيارة و القطار و الطائرة و السفينة و نحوها المسقفة بما يوجهه، و الأحوط عدم الاستظلال بما لا يكون فوق رأسه كالسير على جنب المحمل أو الجلوس عند جدار السفينة و الاستظلال بهما و إن كان الجواز لا يخلو من قوة.

• مسألة [١٢٨] [التظليل للمحرم]

• و مما ظن انفراد الإمامية به و لهم فيه موافق: القول بأن المحرم لا يجوز أن يستظل في محمله من الشمس إلا عن ضرورة، و ذهبوا إلى أنه يفدى بذلك إذا فعله بدم.

- و وافق مالک «٣» فى كراهية ذلك، إلا أننا ما نظن أنه يوجب فى فعله شيئاً.
- و باقى الفقهاء على خلاف ذلك «٤».
- و الحجة فيه: إجماع الطائفة المحقة، و الاحتياط لليقين بسلامة إحرامه و براءة ذمته.

- (٣) المغنى (لابن قدامة): ج ٣ - ٢٨٦، الشرح الكبير: ج ٣ - ٢٧٩، المجموع: ج ٧ - ٢٦٧، شرح فتح القدير: ج ٢ - ٣٤٩.
- (٤) سنن البيهقي: ج ٥ - ٧٠، المجموع: ج ٧ - ٢٦٧، المغنى (لابن قدامة): ج ٣ - ٢٨٦.

التظليل

• «٥» ٦٤ بَابُ تَحْرِيمِ تَظْلِيلِ الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ عَلَيَّ
نَفْسَهُ سَائِرًا وَ جَوَازَهُ فِي الضَّرُورَةِ خَاصَّةً وَ يَلْزَمُهُ
الْفِدَاءُ

• ١٦٩٥٣ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ
الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ
بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ
يَرْكَبُ الْقَبَةَ فَقَالَ لَا قُلْتُ فَأَلْمَرَأَةَ الْمُحْرَمَةَ قَالَ نَعَمْ.

التظليل

- (١) - الباب ٦٣ فيه حديثان
- (٢) - الكافي ٤ - ٣٦١ - ٧.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٣٤٠ - ١١٧٩.
- (٤) - الفقيه ٢ - ٣٥٧ - ٢٦٩٦.
- (٥) - الباب ٦٤ فيه ١٤ حديثا
- (٦) - التهذيب ٥ - ٣١٢ - ١٠٧٠.

• ١٦٩٥٤ - ٢ - «١» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ سَنَانَ
 عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ
 أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمُحْرَمِ **يُرَكَّبُ فِي**
الْقَبَّةِ - قَالَ مَا يَعْجِبُنِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 مَرِيضًا - قُلْتُ فَالنِّسَاءُ قَالَ نَعَمْ.

• ١٦٩٥٥ - ٣ - «٢» و بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ
 عِ **أُظِلُّ** وَأَنَا مُحْرَمٌ قَالَ لَا قُلْتَ أَفَاطَّلِلُ وَأَكْفُرُ
 قَالَ لَا قُلْتَ فَإِنْ مَرَضْتَ قَالَ ظَلَّلُ وَكَفَرْتُ ثُمَّ قَالَ أ
 مَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صِ قَالَ مَا مِنْ حَاجٍ
 يَضْحَى مَلْبِيًّا حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ إِلَّا غَابَتْ ذُنُوبُهُ
 مَعَهَا.

- وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَبَّاسِ مِثْلَهُ إِلَى قَوْلِهِ ظَلَّلَ وَ كَفَّرَ
«٣»
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ وَ ذَكَرَهُ بِتَمَامِهِ «٤» وَ
رَوَاهُ فِي الْعِلَلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ
عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ مِثْلَهُ «٥».

• ١٦٩٥٦ - ٤ - «٦» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَحْرَمِ يَرْكَبُ فِي الْكَنِيسَةِ «٧» - فَقَالَ لَا وَهُوَ لِلنِّسَاءِ جَائِزٌ.

• (٧) - الكنيسه - شيء يغرز في المحمل أو الرحل و يلقى عليه ثوب يستظل به الراكب و يستتر. (مجمع البحرين - كنس - ٤ - ١٠٠).

التظليل

- (١) - التهذيب ٥ - ٣١٢ - ١٠٧٣.
- (٢) - التهذيب ٥ - ٣١٣ - ١٠٧٥.
- (٣) - الاستبصار ٢ - ١٨٧ - ٦٢٧.
- (٤) - الفقيه ٢ - ٣٥٢ - ٢٦٧٣.
- (٥) - علل الشرائع - ٤٥٢ - ١.
- (٦) - التهذيب ٥ - ٣١٢ - ١٠٧٢.

- ١٦٩٥٧ - ٥ - «١» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمَحْرَمِ يَرْكَبُ فِي الْقَبَةِ - فَقَالَ مَا يُعْجِبُنِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا.

• ١٦٩٥٨ - ٦ - «٢» وَ عَنْهُ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ
 صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: سَأَلْتُ
 أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الرَّجُلِ الْمُحْرِمِ - وَ كَانَ إِذَا
 أَصَابَتْهُ الشَّمْسُ شَقَّ عَلَيْهِ وَ صَدَعَ فَيَسْتَتِرُ مِنْهَا -
 فَقَالَ هُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ - إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ
 تَصِيبَهُ الشَّمْسُ فَلْيَسْتَظِلَّ مِنْهَا.

- ١٦٩٥٩ - ٧ - «٣» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنِ الْمَحْرَمِ **يُظَلَّلُ** عَلَيْهِ وَ هُوَ مَحْرَمٌ - قَالَ لَا إِلَّا مَرِيضٍ أَوْ مِنْ بَهْ عِلَّةٍ - وَ الَّذِي لَا يُطِيقُ الشَّمْسَ «٤».

• ١٦٩٦٠ - ٨ - «٥» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنِ الظَّلَالِ لِلْمَحْرَمِ - فَقَالَ لَا يُظَلَّلُ إِلَّا مَنْ عَلَّهُ أَوْ مَرَضَ.

• وَ رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِمْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عٍ مِثْلَهُ «٦».

- (١) - التهذيب ٥ - ٣٠٩ - ١٠٥٨، و الاستبصار ٢ - ١٨٥ - ٦١٩.
- (٢) - التهذيب ٥ - ٣٠٩ - ١٠٥٩، و الاستبصار ٢ - ١٨٦ - ٦٢٠.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٣٠٩ - ١٠٥٧، و الاستبصار ٢ - ١٨٥ - ٦١٨.
- (٤) - فى نسخة - حر الشمس (هامش المخطوط).
- (٥) - التهذيب ٥ - ٣٠٩ - ١٠٦٠، و الاستبصار ٢ - ١٨٦ - ٦٢١.
- (٦) - الكافى ٤ - ٣٥١ - ٦.
- (٧) - التهذيب ٥ - ٣١٠ - ١٠٦٢، و الاستبصار ٢ - ١٨٦ - ٦٢٢.

• ١٦٩٦١ - ٩ - «٧» وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ
 الْخَالِقِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ هَلْ يَسْتَتِرُ الْمَحْرَمُ مِنَ
 الشَّمْسِ - فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْخًا كَبِيرًا أَوْ قَالَ
 ذَا عِلَّةٍ.

• وَرَوَاهُ الْحَمِيرِيُّ فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ
 إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ شَيْخًا فَانِيًا «١»
 • وَرَوَاهُ الْكَلِينِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلَهُ «٢».

- ١٦٩٦٢ - ١٠ - «٣» و بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: لَا بَأْسَ بِالظَّلَّالِ لِلنِّسَاءِ وَ قَدْ رُخِّصَ فِيهِ لِلرِّجَالِ.
- أَقُولُ: حَمَلَهُ الشَّيْخُ عَلَى الضَّرُورَةِ لِمَا تَقَدَّمَ فَيُظَلَّلُ وَ يُكْفَرُ «٤» وَ يَحْتَمِلُ الْحَمْلُ عَلَى التَّقِيَّةِ.

• ١٦٩٦٣ - ١١ - «٥» محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه
 عن عبد الله بن المغيرة قال: سألت أبا الحسن ع عن **الظلال**
 للمحرّم - فقال **اضح** لمن أحرمت له - قلت
 إني محرور وإن الحر يشتد علي فقال - أما ما
 علمت أن الشمس تغرب بذنوب المحرّمين
 «٦».

- ١٦٩٦٤ - ١٢ - «٧» و عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ عَنْ قَاسِمِ بْنِ الصِّقْلِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ تَشَدِيدًا فِي الظِّلِّ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع - كَانَ يَأْمُرُ بِقَلْعِ القَبَةِ وَ الْحَاجِبِينَ إِذَا أَحْرَمَ.

التظليل

- (١) - قرب الاسناد - ٥٩.
- (٢) - الكافي ٤ - ٣٥١ - ٨.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٣١٢ - ١٠٧٤، و الاستبصار ٢ - ١٨٧ - ٦٢٨.
- (٤) - تقدم في أكثر أحاديث هذا الباب.
- (٥) - الكافي ٤ - ٣٥٠ - ٢.
- (٦) - كذا في الاصل و المصدر، لكن في المخطوط - المجرمين.
- (٧) - الكافي ٤ - ٣٥٠ - ٣.

• ١٦٩٦٥ - ١٣ - «١» و عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
 عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى الْكَلَابِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ
 عَ إِنَّ عَلِيَّ بْنَ شَهَابٍ - يَشْكُو رَأْسَهُ وَ **الْبَرْدُ**
 شَدِيدٌ وَ يَرِيدُ أَنْ يَحْرِمَ - فَقَالَ إِنْ كَانَ كَمَا
 زَعَمَ **فَلْيُظَلَّلْ** - وَ أَمَّا أَنْتَ فَاصْحَ لِمَنْ أَحْرَمْتَ
 لَهُ.

• ١٦٩٦٦ - ١٤ - «٢» وَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ
 عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِي بَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ
 الْمَحْرَمِ أَوْ يَتَغَطَّى - قَالَ أَمَا مِنَ الْحَرِّ وَالْ
 الْبَرْدِ فَلَا.

• أَقُولُ: وَيَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ هُنَا «٣» وَ فِي الْكَفَّارَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 تَعَالَى «٤».